

بهما معا لوجوب قدمه تعالى واقتزان الفعل
 حيث لا لوجوبه تعالى اما على التعليل
 فظاهر واما على الطبع فلا يصح ان يكون
 ثم مانع والاول مران لا يوجد شي من الفعل
 ابد اوله يصح تاخير الشرط لان ذلك المانع
 لا يكون الا قديما والقدم لا ينعدم ابدا ولا
 يصح تاخير الشرط لما يلزم عليه من
 التسلسل فلهذا قلنا فيما سبق انه يلزم
 على تقدير التعليل والطبع في حقه قدم
 العلول والمطبوع وقد قام البرهان
 على وجوب الحدوث لكل ما سواه تعالى
 فينتهي انه سبحانه واعدل من محض الاختيار
 ويحل منه ذهب الفلاسفة والطبايعين

كوضوح الفرق بين اليجاد على طريق
 العلة واليجاد على طريق الطبع وان كانا
 مشتركين في عدم الاختيار ان اليجاد بطريق
 العلة لا يتوقف على وجود شرط ولا انتفاء مانع
 واليجاد بطريق الطبع يتوقف على ذلك
 ولهذا يلزم اقتزان العلة بمعلولها كالتحرك
 الا يصح مع الخاتم التي هي فيه مثلا ولا يلزم
 اقتزان الطبيعة بمطبوعها كما حذرت
 النار مع الخطب لانه قد لا يحترق بالنار
 لوجود مانع وهو البلب فيه مثلا او تخلف
 شرط مما سواه النار له وهذا في حق
 الحوادث اما الباري جل وعز فلو كان
 فعله بالتعليل او بالطبع لم يقدم الفعل
 بهما

كعدم